التطرف هو الخروج عن المعتاد والمألوف، وهذا لا يقتصر على التطرف في المجال الديني بل يشمل ايضا المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

كما ان التطرف الديني لا يقتصر على دين معين ولكن الممارسة الارهابية لشريحة واسعة من المتطرفين الاسلامين ربطت الارهاب بالتطرف الاسلاميفشوهت صورة الاسلام الحقيقية.

من حق الاسلام علينا تقديم صورته الحقيقية للغير ، فإن من يمارس الفرائض الاسلامية ليس متطرفا، وتحري الحلال في المأكل والمشرب والامتناع عن المحرمات واطلاق اللحى واعتمار الحجاب ليس تطرفا.

لذلك تبقى صفة المتطرف دينيا بالمفهوم الشرعي هي:

مجاوزة المسلم الحد الشرعي في أي شيء.

ولما كانت الحركات الاصولية لا تقبل المساومة في مبادئها وهي تنتقد المجتمعات الاسلامية المعاصرة التي لا تطبق الشريعة الاسلامية المتشددة وتحث المواطنين على الجهاد ضد الحكومات التي لا تطبق الاسلام وتروج لأيديولوجية العودة الى العهد الذهبي للإسلام فقد وضعتنا امام موقف صارمهو انه لا مكان للتفاوض السياسي مع هذا التوجه الاستبدادي ومع هذه الايديولوجية التي تسعى لفرض رؤيتها على العالم كله.

<u>هذا التطرف الايديولوجي يقوم على دعامتين:</u>

النقد المطلق للغرب باعتباره ككتلة واحدة اصل الشر في العالم.

تضخيم الذات الذي يزعم ان المسلمين فقط هم الذين سيصلحون البشرية.

<u>ومن ابرز الاسباب التي يستغلها المتطرفون لتسويق أيدولوجيتهم هي:</u>

- الابقاء على الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية وعدم ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية.
- رفع وتيرة التهديد للاماكن المقدسة بالقدس الشريف.
- سيطرة الدول الغربية على خيرات الدول العربية.
- الاستبداد السياسي والحاكم الظالم وغياب الديمقراطية وكبت الحريات.
- انتشار شبكة هائلة من الفضائيات لنشر الافكار الاصولية واذكاء الصراعات المذهبية والتناقضات الطائفية.
- الفقر الناجم عن الفساد في السياسة وفي الادارة وهدر موارد البلاد.

وكانت الجماعات المتطرفة قد سعت للتنشئة المبكرة على التطرف الايديولوجي من خلال خرق النظام التعليمي لجعل التلامذة والطلبة اداة طيعة يمكن تجنيدها. فالتعليم في البلاد العربية والاسلامية يقوم على التلقين لتكوين العقل الاتباعي الذي يسهل السيطرة عليه ويتجنب صياغة العقل النقدي المتمرد غير المستعد لقبول وتصديق الخرافات.

وشكلت الشبكة العنقودية وسيلة اتصال سريعة بين حاملي هذا الفكر وسهلت عليهم نشره.

تبقى كل هذه الاسباب وهذه الامكانيات دون القوة الظاهرة للتطرف اليوم، فلا شك ان هناك دعائم اقوى بكثير مما سبق ذكره فلا بد ان يكون هناك من داعمين اساسين يقومون بتمويل وتشجيع التطرف ويضعوا بتصرفه ما يلزم من الامكانيات المادية والعسكرية واللوجستية لنشر هذه الايديولوجية على ان تحدد لها في كل مرة الاهداف الانية حسب الحاجة.

فمن هم هؤلاء الداعمون وما هي اهدافهم ؟

منذ الثمانيات لم تعد الدول تشن حروب مباشرة فيما بينها وبواسطة جيوشها بل اصبحنا امام مواجهات بين دولة ما ومنظمة او منظمات عقائدية او اصولية متطرفة او ارهابية مدعومة من خارج حدود هذه الدولة حيث تمول هذه المنظمات من دول او ممولين كبار يريدون تهديد امن ونظام هذه الدولة مثلا :

- الحرب بين الولايات المتحدة الاميركية والقاعدة.
- الحرب بين السعودية والحوثيين.
- الحرب بين الحكومة السورية من جهة وداعش واخواتها من المنظمات الاخرى من جهة اخرى، حيث بات لكل دولة دخلت هذه الحرب منظمتها على الاراضي السورية.

لكن يبدو ان الافعى بدأت تلسع ربيبهاوالخطر اخذ يهدد الامن والسلم العالمي وان" درجة الرعب التي سادت العالم اليوم" والعبارة هنا مستعارة من الكاتب طلال سلمان قد وصلت الى مرحلة اصبح معها العمل المشترك لمواجهة الارهاب ضرورة انسانية عالمية لم يعد بالإمكان القبول باي عذر لعدم الانخراط في هذه الموقعة كل من موقعه، فالمواجهة الشاملة هي الطريق الوحيد الذي يجب ان تسلكه الدول كما الشعوب والمؤسسات كافة للقضاء على هذا الوباء، ان هذه المواجهة تتطلب اضافة لتضافر الجهود دراسات موسعة ودقيقة ومعرفة اساليب الارهاب ووضع اساليب المعالجة.

المعالجة

تدابير استباقية للتطرف:

- تأسيس مراكز بحوث ودراسات تعمل على اقتراح الحلول الخاصة بمكافحة الارهاب حسب خصوصية كل مجتمع فالحلول المطلوبة في البلاد الاسيوية مثلا غير تلك المناسبة للبلدان الاوروبية او الافريقية او لبلدان اخرى.
- معالجة القضايا التي يستفيد من وجدها الارهاب ليطرح ايديولوجيته كحل لها ومنها:
  - القضايا السياسية: وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والانظمة الاستبدادية الفاسدة.
  - القضايا الاجتماعية : الحريات الشخصية ، القهر و الفقر.
  - القضايا الاقتصادية: احتكار الثروات العربية وغيرها.

- تطوير النظام التعليمي ليترافق مع التوجيه الصحيح للتوعية التحليلية والنقدية.
- قيام المرجعيات والمؤسسات الدينية الاسلامية بدورها واضطلاعها بمسؤولياتها لجهة توعية الجماهير على حقيقة الدين الاسلامي وتبيان حدود الدين ، فالإيمان يمنع الحاق الاذى والضرر بالغير.
- قيام المرجعيات والمؤسسات في الديانات الاخرى بتوعية جماهيرها عن الديانة الاسلامية الحقيقية حتى لا يؤخذ المؤمن المسلم بخطيئة المسلم المتطرف فندفع به الى التطرف.
- تامين الحماية القانونية والاجتماعية لأصحابالنفوذو المال حتى لا يبتذوا بمواقعهم ونفوذهم ومالهم ويستغلوا من قبل الجماعات المتطرفة بحجة تامين حمايتهم.
- تطوير وسائل الاعلام وتأهيلها للدخول في معركة مكافحة الارهاب ، فعرض الافلام التي توزع من قبل داعش عند اعدام او ذبح الرهائن تؤدي الغاية المطلوبة منها لصالح داعش والتي يراد من وراء نشرها اثارة الرعب في نفوس الناسقبل مهاجمتهم.

<u>تدابير استباقية للأعمالالإرهابية:</u>

- تبادل المعلومات ضمن اتفاقات بين الدول للتعاون في مواجهة الارهاب حتى لا يجد الارهابي مكان يختبئ فيه بأي بلد في العالم.
- السيطرة على الاتصالات والشبكات العنكبوتية بين الدول.
- تدابير أمنية:
  - ان الاستثمار في القوى الامنية لمواجهة الارهاب مهما بلغت تكلفته يبقى اقل كلفة على الاقتصاد الوطني وامن الدولة من اية ضربة ناجحة يمكن ان ينفذها الارهاب . لذلك فان تجهيز وتدريب القوى الامنية وتزويدها بما يلزم من الاحتياجات واعطاؤها ما تطلب من صلاحيات في مجال مكافحة الارهاب ينبغي ان يكون من الاولويات لدى الدول في الوقت الراهن،وهذا يقتضي تقديم المساعدة من قبل الدول القادرة للدول غير المتمكنة من القيام بواجباتها في هذا المجال .
  - التحضير الفكريللأفراد العاملين في المجال الامني لمكافحة الارهاب للاقتناع بالمواجهة كعقيدة راسخة مع تامين المناعة الذاتية لديهم لعدم امكانية خرقهم بالترغيب او بالترهيب.كذلك لمحيطهم القريب ، فالبيئة الحاضنة لهميجب ان تكون بيئة منيعة حتى لا يتم خرق الافراد عبر بيئتهم.
- تدابير قانونية:
  - لا شك بان القوانين الوضعية والتي تتطور دائما لتتوافق مع التطور الانساني والاجتماعي والتي تراعي الكثير من الحريات والحقوق المدنية للمواطنين لا تصلح كمرجعية للتعامل مع الارهاب ،فلا يمكن حفظ الحرية الشخصية وحرية ممارسة المعتقدات لجماعات تجتمع وتتواصل للتخطيط والتحضير لأعمال ارهابية . لذلك لا بد من وضع تشريعات خاصة للتعامل مع الارهابين. وقد

قامت بعض الدول بوضع بعض من هذه التشريعات حيث أنشأت محاكم استثنائية تتبع اساليب خاصة في سير المحاكمات اضافة الى اعطاء صلاحيات واسعة بالتوقيف الاداري تجاوزا للتوقيف القضائي.

- على الصعيد الدولي اصبح من الضروري "حسب رأي الخاص " القيام بخطوات على صعيد الامم المتحدة لاتخاذ قرارات حاسمة وتحت البند السابع باتجاه اي دولة او مؤسسة او مجموعة تصنف ارهابية او داعمة للإرهاب على ان يتم الزاميا قبل ذلك الوصول الى توصيف دقيق ومحدد ولا يحمل اللبس فيه لمفهوم الارهاب، مع ضرورة التفريق ما بين الارهاب وبين مقاومة الاحتلال.
- كما انه اصبح من الضروري تطوير معاهدة جنيفالمعلنة في 12 آب 1949 والمعروفة ب "قانون الحرب" مع البروتوكول الاضافي الموقع في جنيف في 8 حزيران 1977 لتتناسب مع طبيعة الحروب الحديثة بين الدول والمجموعات الارهابية وكيفية التعامل مع الافراد او المجموعات المصنفين كإرهابيين بعد ان اصبح الارهاب عابرا للحدود كي لا يستفيد الارهابيون من الحماية التي تؤمنها المعاهدات الانسانية الدوليةوعلى أن يؤمن تطويرها مجالا اكبر للدول للتعاون فيما بينها في مجال مكافحة الارهاب.